مـــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

شهادة لمسؤول بريطاني:

شهدتُ مظاهر عدم الشرعية والتواطؤ في جرائم الحرب، وهذا ما دفعني إلى الإستقالة من وزارة الخارجية

الكاتب: مارك سميث

المصدر: صحيفة "الغارديان" البريطانية نُشر بتاريخ 9 شباط 2025.

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

شهادة لمسؤول بريطاني:

شهدتُ مظاهر عدم الشرعية والتواطؤ في جرائم الحرب، وهذا ما دفعني إلى الإستقالة من وزارة الخارجية

الكاتب: مارك سميث

المصدر: صحيفة "الغارديان" البريطانية نُشر بتاريخ 9 شباط 2025. [1]

قام وزراء وكبار المسؤولين في بريطانيا بحماية صفقات الأسلحة التي ساهمت في نشر الموت والرعب في غزة واليمن. أناشد زملائي السابقين بمقاومة ذلك.

أسمي مارك سميث، دبلوماسي سابق ومستشار سياسي في وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث للتنمية (FCDO) ، قضيت مسيرتي المهنية في العمل ضمن مديرية الشرق الأوسط، حيث خدمتي كانت في العالم العربي. كضابط رئيسي في سياسة مبيعات الأسلحة، كنت مسؤولاً عن تقييم مدى التزام مبيعات الأسلحة التي تقوم بها حكومة المملكة المتحدة بالمعايير القانونية والأخلاقية وفقاً للقانون المحلي والدولي.

"في آب2024، استقلت من منصبي بسبب رفض الحكومة البريطانية وقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل في ظل القصف المستمر على غزة. جاء هذا القرار بعد أكثر من عام من الضغوط الداخلية والإبلاغ عن المخالفات. تصدّرت استقالتي عناوين الصحف، وبعد أسابيع، أعلنت حكومة حزب العمال الجديدة أنها ستعلق أخيراً مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل. ورغم أن هذا القرار كان موضع ترحيب، إلاّ أنه جاء بعد فوات الأوان، حيث استمرت إسرائيل في ارتكاب الفظائع في غزة بينما ظلت المملكة المتحدة مكتوفة الأيدي وغير راغبة في اتخاذ أي إجراء.

لقد كشف الوقت الذي أمضيته في العمل في وزارة الخارجية FCDO

كيف يمكن للوزراء التلاعب بالأطر القانونية لحماية الدول "الصديقة" من المساءلة. فهي تعرقل وتشوّه وتحجب العمليات الرسمية لخلق واجهة من الشرعية، بينما تسمح بارتكاب أبشع الجرائم ضد الإنسانية. والآن، بينما تقترح الولايات المتحدة – وهي واحدة من أقرب حلفائنا – التطهير العرقي الشامل لغزة، فماذا سيكون ردنا؟.

[1] I saw illegality and complicity with war crimes. That's why I quit the UK Foreign Office. https://www.theguardian.com/commentisfree/2025/feb/09/uk-foreign-office-war-crimes-arms-gaza-yemen

ما شهدته لم يكن مجرد فشل أخلاقي، بل سلوكاً أعتبره تجاوزاً للحدود ليصل إلى مستوى التواطؤ مع إرتكاب جرائم الحرب. يستحق الرأي العام البريطاني أن يعرف كيف تُتخذ هذه القرارات خلف الأبواب المغلقة، وكيف يمكن أن يؤدي الخلل المنهجي في الحكومة إلى إدامة الضرر مع حماية نفسها من التدقيق والمساءلة.

بصفتي مستشاراً رئيسياً لسياسة مبيعات الأسلحة، كان دوري يتمثل في جمع المعلومات حول سلوك الحكومات الأجنبية المشاركة في الحملات العسكرية، مع التركيز بشكل خاص على الخسائر في صفوف المدنيين والإلتزام بالقانون الإنساني الدولي. وقد شكّلت هذه المعلومات الأساس للتقارير التي قدمت نصائح للوزراء حول ما إذا كان استمرار مبيعات الأسلحة يتماشى مع القوانين المعمول بها.

الإطار القانوني للمملكة المتحدة واضح: يجب أن تتوقف مبيعات الأسلحة إذا كان هناك "خطر واضح" من إمكانية استخدامها لإرتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. يلتزم موظفو الخدمة المدنية بقانون صارم للحياد، ممّا يتطلب منا تقديم مشورة محايدة تستند إلى الأدلة.

إن أي محاولة لتغيير هذه النصيحة أو التلاعب بها لأغراض سياسية ليست فقط غير أخلاقية، بل هي أيضاً غير قانونية.

وعلى الرغم من ذلك، خلال فترة ولايتي، شهدت مسؤولين كباراً يتعرّضون لضغوط شديدة من الوزراء لتشويه التقييم القانوني. وكانت التقارير تُعاد إليّ مراراً وتكراراً مع تعليمات "بإعادة التوازن" للنتائج للتقليل من شأن الأدلة عن الضرر الذي يُلحق بالمدنيين وتأكيد الجهود الدبلوماسية، بغضّ النظر عن الحقائق. لقد تمّ استدعائي في كثير من الأحيان لتلقّي تعليمات شفوية، وهو تكتيك يُستخدم عمداً لتجنّب إنشاء سجِّل مكتوب يمكن أن يخضع لطلبات حرية المعلومات أو التدقيق القانوني.

في إحدى الحالات، قال لي مسؤول كبير بصراحة: "هذا يبدو أمراً سيئاً حقاً"، قبل أن يحثني على "جعله يبدو أقل وضوحاً". تم تجاهل احتجاجاتي، وأُجريت تعديلات مهمة على تقاريري، ممّا أدى إلى تحويل التركيز بعيداً عن الأدلة الموثوقة عن جرائم الحرب ، لرسم صورة مُضلِّلة عن "التقدم" الذي تحققه الحكومات الأجنبية. لم تكن هذه حالة منعزلة أو إستثنائية، بل كانت جزءاً من جهد منهجي لقمع الحقائق المُزعجة.

حدث المثال الأكثر إثارةً للقلق على هذا التلاعب خلال عملي في مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية وسط حملتها العسكرية في اليمن. كانت الحكومة البريطانية تُدرك تماماً أن الغارات الجوية السعودية تتسبّب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وفي اجتماع رفيع المستوى مع كبار المسؤولين، بما في ذلك مستشارون قانونيون، تم الإعتراف بأن المملكة المتحدة

قد تجاوزت عتبة وقف مبيعات الأسلحة. لكن بدلاً من نصح الوزراء بتعليق الصادرات، تحوّل التركيز إلى إيجاد طرق "للعودة إلى الجانب الصحيح" من القانون.

وبدلاً عن مواجهة عدم الشرعية، لجأ المسؤولون إلى تكتيكات المماطلة، من قبيل تمديد مواعيد تقديم التقارير والمُطالبة بمعلومات إضافية غير ضرورية. وقد أدّى هذا النهج "انتظر المزيد من الأدلة" إلى خلق ثغرة، سمحت بإستمرار مبيعات الأسلحة في حين تظاهرت الحكومة بالإمتثال. وقد أعربت عن مخاوفي مراراً وتكراراً، ولكن كان يتمّ رفض طلبي. واستقال أحد زملائي، الذي كان منزعجاً بسبب هذه القضية، ثم سرعان ما اتبعت خطاه.

اضطرت المملكة المتحدة في نهاية المطاف إلى تعليق مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية بعد خسارتها المراجعة القضائية التي قدمتها منظمات المجتمع المدني. ولكن بدلاً من التعلّم من هذا الفشل، ردت الحكومة بتغيير القانون لجعل الطعن في صادرات الأسلحة أكثر صعوبةً في المحكمة.

بعد عام، استؤنفت مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من أن الوضع في السعودية كان مثيراً للقلق، إلاّ أن ما لاحظته بشأن مبيعات الأسلحة البريطانية إلى "إسرائيل" كان أكثر إثارةً للقلق. فقد أدى القصف الإسرائيلي المتكرِّر على غزة إلى مقتل آلاف المدنيين وتدمير البنية التحتية الحيوية، وهي أعمال تتعارض بوضوح مع القانون الدولي. ومع ذلك، استمرت الحكومة البريطانية في تبرير مبيعات الأسلحة لإسرائيل، معتمدةً على نفس العمليات المُعيبة وتكتيكات المراوغة.

خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، التي اتسمت بتدمير غير مسبوق واستهداف متعمِّد للمناطق المدنية، ازداد قلقي بشكل كبير. في ذلك الوقت، كنت أعمل كدبلوماسي في دبلن، حيث وضعني دعم إيرلندا القوي لفلسطين في موقف غير مريح. كان من المتوقع أن أدافع عن سياسة المملكة المتحدة، لكنني لم أستطع القيام بذلك بضمير حيّ دون الحصول على إجابات واضحة.

وعندما طرحتُ أسئلةً على وزارة الخارجية والدفاع البريطانية والكومنولث والتنمية(FCDO) حول الأساس القانوني لمبيعاتنا من الأسلحة إلى "إسرائيل"، قوبلتُ بالعداء والرفض. ولم أتلقَّ أيّ ردّ على رسائل البريد الإلكتروني. وحذّروني من عدم التعبير عن مخاوفي كتابةً. وحاصرني المحامون وكبار المسؤولين بتعليمات دفاعية بضرورة "الإلتزام بالخطوط" وحذف المراسلات. وأصبح من الواضح أن لا أحد كان على استعداد لمعالجة السؤال الأساسي: كيف يمكن أن تكون مبيعات الأسلحة المستمرة إلى "إسرائيل" قانونية؟.

إن تعامل وزارة الخارجية البريطانية مع هذه القضايا يُعد فضيحة بكل المقاييس. يتعرض المسؤولون لضغوط للإلتزام بالصمت، ويتم التلاعب بالعمليات لتحقيق نتائج مُلائمة سياسياً. يتم عرقلة عمل المُبلّغين عن المخالفات وعزلهم وتجاهلهم. وطوال الوقت، تواصل حكومة المملكة المتحدة تسليح الأنظمة التي ترتكب الفظائع، مختبئةً وراء الثغرات القانونية واستراتيجيات العلاقات العامة.

لقد اتبعتُ كل إجراء داخلي متاح لي لإثارة مخاوفي. استعنتُ بفريق الإبلاغ عن المخالفات، وكتبتُ إلى كبار المسؤولين، وحتى اتصلت بوزير الخارجية، ديفيد لامي، بشكل مباشر. وفي كل منعطف، قوبلتُ بالتأخير والتشويش والرفض الصريح للمشاركة. لقد أصبح من الواضح أن النظام ليس مُصمماً لمحاسبة نفسه، بل هو مُصمم لحماية نفسه بأي ثمن.

لا يمكن أن يستمر تواطؤ المملكة المتحدة في جرائم الحرب. ويجب أن نُطالب بالشفافية والمساءلة في سياساتنا المتعلقة بتصدير الأسلحة. يجب أن يلتزم الوزراء بنفس المعايير القانونية والأخلاقية التي يزعمون أنهم يتمسكون بها. كما يجب تمكين موظفي الخدمة المدنية من تقديم المشورة المحايدة دون خوف من التدخل السياسي ، ويجب حماية المُبلِغين عن المخالفات، وليس معاقبتهم على قول الحقيقة.

إن الوضع في غزة لا يمكن أن يكون أكثر حدّة. يقترح أقرب حليف للمملكة المتحدة (دونالد ترامب) الآن الطرد الجماعي لـ 2.1 مليون شخص من غزة، وهدم واحدة من أكثر المناطق المدنية اكتظاظاً بالسكان على وجه الأرض ، وهذا يُعد تطهيراً عرقياً.

أدعو زملائي السابقين، أولئك الذين ما زالوا يؤمنون بقيم النزاهة والعدالة، إلى رفض التواطؤ. لا تقبلوا تقارير تبييض الجرائم ضد الإنسانية. هذا ليس دفاعاً عن النفس ، إنه عقاب جماعي، إنها إبادة جماعية. لا تسمحوا للوزراء بالمقايضة بحياة البشر من أجل النفعية السياسية.

لقد انتهى زمن الصمت ، و حان وقت المساءلة.

***